

لجنة المراجعة

كلمة

**الوفد العراقي إلى الدورة الرابعة والأربعين
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية**

١٨ - ٢٢ / أيلول / ٢٠٠٠

فيينا - النمسا

STATEMENT

**of the Iraqi Delegation to the
44th Regular Session of the IAEA
General Conference
18-22 September, 2000
Vienna – Austria**

السيد الرئيس

يسعدني في البداية أن أتقدم لكم بأحر التهاني لاختياركم رئيسا للدورة الـ (٤٤) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأن هذا الاختيار يؤكد الثقة العالية التي يضعها المؤتمر بكم ، متمنيا لكم التوفيق ، وأن وفد العراق سيعزز جهودكم لأجراح وتحقيق أهداف المؤتمر وفقا للمبادئ السامية التي من أجلها أنشأت الوكالة.

السيد الرئيس

أن العراق من أوائل الدول التي انضمت إلى الوكالة وكان له دور فاعل في نشاطاتها ، واحترم اتفاقياته والتزاماته معها شأنه شأن الدول الأعضاء الأخرى، ويرى أن لديه حقا "مشروعا" للاستفادة مما تقدمه الوكالة من منافع في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . وبعد العدوان الثلاثيني الغادر على العراق عام ١٩٩١ حددت للوكالة ولاية في العراق بموجب الفقرات (١٢،١٣) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ / ٩١ . وخلال السنوات اللاحقة أنجزت الوكالة هذه الولاية في العراق عبر سنوات طويلة من عمليات التفتيش والتحقق والمراقبة التي رافقها العديد من العلاصات والتجاوزات وأعمال الابتزاز والاعتداء والتجسس التي قام بها بعض أعضاء فريق التفتيش التابعة للوكالة . ورغم كل ذلك تعاون العراق تعاوننا 'فعالاً' مع الوكالة ونفذ كل ما هو مطلوب منه من التزامات بموجب قرارات مجلس الأمن.

لقد استخدمت أنشطة الوكالة في العراق غطاءً لأطالة أمد الحصار على العراق مما أضعف مصداقية الوكالة وشكل انحرافاً خطيراً عن نظامها الأساسي بوصفها منظمة فنية دولية متخصصة. فقد ابتعدت عن دورها العلمي وتحولت إلى منظمة سياسية خاضعة للنفوذ والهيمنة الأمريكية . وألا لماذا لم تكن الوكالة أمينة على منهجيتها وعلميتها وتعلن للمؤتمر العام و لمجلس

الأمن ومنذ سنوات بأن عملها في العراق قد أنجز وأن ما تبقى لا يتعدى سوى أسئلة واستفسارات قليلة لن تغير من الفهم للعام الذي تحقق ولا للصورة الواضحة التي تكونت لديها عن البرنامج النووي العراقي السابق وهو ما أكدته العديد من تقارير المدير العام وأخرها ما ورد في الفقرة (٣١) من تقرير المدير العام للوكالة إلى مجلس الأمن والصادر بالوثيقة (GOV/INF/1999/4) في ١٣/أيار - مايو/١٩٩٩ وكما يلي:-

"من أنشطة التحقق المكثفة التي قامت بها الوكالة منذ أيار / مايو/ ١٩٩١ قد أعطت صورة مترابطة تقنيا عن البرنامج النووي العراقي السابق ولم تكشف أنشطة التحقق هذه ما يدل على أن العراق يمتلك أسلحة نووية أو أي كميات من المواد النووية التي يمكن استخدامها في الأسلحة ، أو على أن العراق لديه أي قدرة فعلية (مرافق معدات) لإنتاج تلك المواد ."

أن هذا الاعتراف الصادر عن مدير عام الوكالة يؤكد زيف الحملة المشبوهة التي تثيرها الجهات الأمريكية والصهيونية ضد تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالملف النووي.

السيد الرئيس

وردت في تقارير الوكالة في الأونة الأخيرة عبارات غير دقيقة مفادها أنها غير قادرة على القيام بمهامها وولايتها بعد أن خرج مقتشوها من العراق في نهاية عام ١٩٩٨، ولإيضاح الحقائق نورد لكم الأمور التالية:-

1- لقد كانت عمليات التنقيش والمراقبة والتحقق في العراق أداة بيد الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني يحصلان من خلالها على معلومات أمنية واستخبارية عن العراق وقيادته الوطنية ، مما الحق ضررا كبيرا

بمصادقية الوكالة ودورها الفني وولايتها التي خولت بها ، وهناك حقائق كثيرة أقرت بها أعضاء في لجان التفويض عن الأعمال التجسسية التي قاموا بها في العراق.

2- لقد سحبت الوكالة مفتشها من العراق قبل ١٦ كانون الأول ١٩٩٨ بناء على أوامر من رئيس اللجنة الخاصة وبدون تخويل لا من مجلس الأمن ولا من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الذين يشيرون إلى توقف أنشطة الوكالة في العراق منذ التاريخ أعلاه أن يكونوا منصفين وموضوعيين وأن يذكروا هذه الحقيقة ويعالجوا أسباب ونتائج هذا العمل الخطير الذي كان هدفه تسهيل العدوان العسكري على العراق الذي قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٦/١٧ كانون الأول ١٩٩٨ بتوجيه ضربات إلى المواقع الخاضعة لخطوة المراقبة التابعة للوكالة ودمرتا كل ما فيها من أجهزة مراقبة كاميرات والمتحسسات ، وكان هذا العدوان ضربة قاصمة لخطوة الرقابة والتحقق المستمرين التابعة للوكالة في العراق التي التزم بها العراق منذ عام ١٩٩٢.

3- هناك خلط يرد في تقارير الوكالة بين مهام الوكالة في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ومهامها وفق نظامها الأساسي و اتفاقيات الضمانات المعقودة بين الوكالة والدول الأعضاء . فموضوع قرارات مجلس الأمن سياسي يخضع لابتزاز الولايات المتحدة في مجلس الأمن وفي الوكالة ، أما تنفيذ اتفاقيات الضمانات فهو الميدان الطبيعي لعمل الوكالة الذي ينبغي أن تركز عليه وتؤدي التزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات المستندة أساسا إلى نظام الوكالة الأساسي ومعاهدة عدم الانتشار. وقد احترمت العراق وما يزال التزاماته بموجب اتفاقية الضمانات المعقودة مع الوكالة ويأمل أن تعود الوكالة إلى احترام التزاماتها بموجب هذه

الاتفاقية . لقد طلبنا من الوكالة مرارا أن تعود إلى الوضع الطبيعي في التعامل مع العراق في تطبيق اتفاقية الضمانات . وكما هو معروف فقد زار العراق وفد مفتشي الوكالة للفترة من ٢٢-٢٥ كانون الثاني / ٢٠٠٠ للتحقق من (الجرد العادي) للمواد النووية وقد أعربت الوكالة عن ارتياحها لقيام العراق بتوفير التعاون الضروري لإنجاز عمليات التحقق بفعالية وكفاءة حسب ما جاء في رسالة المدير العام للوكالة إلى مجلس الأمن في ١٠/٤/٢٠٠٠ ولذلك ندعو الوكالة إلى الابتعاد عن هذا الخلط الذي يستخدم من جانب الدول ذات السياسات والأهداف المعادية للعراق وخصوصا" من الولايات المتحدة وبريطانيا ذريعة لمواصلة الحصار الإجرامي اللاشعري ضد شعب العراق وعدوانتهما اليومي المستمر منذ أواسط كانون الاول ١٩٩٨ .

٤- لقد نفذ للعراق كل التزاماته بموجب القسم (ج) من قرار مجلس الأمن ١٩٩١/٦٨٧ و القرار ١٩٩١/٧١٥ ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية و مجلس الأمن لم يوفيا بالتزاماتهما المقابلة تجاه العراق وفقا للقرار ٦٨٧ / ١٩٩١ الذي ينص على رفع الحظر الاقتصادي عن العراق وذلك بسبب الموقف غير القانوني للدولتين الدائميتين العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة وبريطانيا) اللتين تستخدمان نفوذهما لمنع مجلس الأمن والوكالة من الإقرار بإيفاء العراق بالتزاماته تجاه القرارات الدولية أعلاه من أجل أطالة أمد الحصار على العراق ، إضافة إلى أن الوكالة أخلت بالتزاماتها تجاه حقوق العراق والتزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي وردت في الفقرة ١٣ من القرار ١٩٩١/٦٨٧ .

أن هاتين الدولتين مستمرتان في عدوانهما على العراق وتقومان يوميا بقصف المواقع المدنية والخدمية مما يؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا البشرية أضافه إلى الخسائر المادية في الممتلكات وهما بذلك تخرقان خرقا" فاضحا" الشرعية الدولية . أن على المجتمع الدولي أدانة العدوان العسكري

الأمريكي البريطاني اليومي المستمر على العراق والمطالبة برفع الحصار الذي مضى عليه عشر سنوات من دون مسوغ قانوني وهو عبارة عن جريمة إبادة بشرية شنيعة ضد شعب العراق أدت إلى مقتل أكثر من مليون ونصف من الشيوخ والنساء والأطفال.

5- نأمل من الوكالة أن تعلن خلو العراق من الأنشطة المحظورة وأن تبليغ مجلس الأمن بأن ولايتها في تنفيذ الفقرات (١٢، ١٣) من قرار مجلس الأمن ١٩٩١/٦٨٧ قد تحققت وأن عملها قد أنجز لوضع حد للروايات العضلثة الواهية التي تستخدمها أمريكا وبريطانيا ضد العراق لأطالة أمد الحصار. ونؤكد للمؤتمر العام بأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن في العراق قد أنجز وأن ما تبقى هي أمور سياسية بعيدة عن عمل الوكالة ودورها الفني الذي حولت به بموجب قرارات مجلس الأمن و بموجب نظامها الأساسي وعليه لا ضرورة لوجود البند الخاص بالعراق ولا بد من رفعه من جدول الأعمال.

السيد الرئيس

لقد كان العراق يتمتع بمنافع التعاون التقني التي تقدمها الوكالة للدول الأعضاء حتى عام ١٩٩١ وبعد هذا التاريخ توقف تقديم هذه المنافع للعراق لاسباب غير مفهومة وواضحة ثم أعيدت جزئياً خلال عام ١٩٩٥ بعض البرامج ذات الطابع الإنساني (الزراعة ، الطب) . فقد أقرت الوكالة سبعة مشاريع للعراق لعلي ١٩٩٩/٢٠٠٠ منها ثلاثة مشاريع إقليمية لمنطقة غرب آسيا ، ثم قدم العراق للوكالة ثلاثة عشر مشروعاً للتعاون التقني للأعوام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وافقت الوكالة على ثلاثة مشاريع منها فقط ، إلا أن جميع مشاريع العراق للأعوام ١٩٩٩/٢٠٠٠ و ٢٠٠١/٢٠٠٢ معلقة الآن بسبب القرار التصفي الذي أتخذته لجنة العقوبات (٦٦١) باشتراط تنفيذ هذه المشاريع بعودة موظفي الوكالة للعراق وقد بينا تفاصيل ذلك في الوثيقة (INFCIRC/583)، علماً أن موظفي الوكالة لم ينقطعوا عن زيارة العراق وقد

زارنا أكثر من خبير ضمن برامج التعاون التقني ، وكذلك عاد مفتشو الوكالة للعراق تنفيذاً لأنفاق الضمات الشاملة بين العراق والوكالة في كانون الثاني ٢٠٠٠ وقاموا بالتحقق من المواد النووية وتعاون الجانب العراقي في إنجاز مهمتهم التي ذكرناها آنفاً ومع ذلك فإن لجنة العقوبات ما تزال مصرة على موقفها المتعسف بمنع العراق من الاستفادة من برامج التعاون التقني في الوكالة.

أن مشاريع العراق التقنية التي أقرتها الوكالة ذات صلة بالجوانب الإنسانية والحياتية والبيئية والزراعية والطبية (العدد المناهضة للإشعاعية ، الدودة الحلزونية) و تصاهم في التخلص من الأوبئة والآفات التي تفتك بشعب العراق يوميا. فلبن الذين يدافعون عن حقوق الإنسان وهم يحرمون الأطفال والنساء والشيوخ وحتى الحيوان والزرع في العراق من الاستفادة من خبرات وتقنيات الوكالة في مجالات الاستخدامات السمية للطاقة الذرية ، ويمنعون العراق حتى من المشاركة في المشاريع الإقليمية التي خصصت لتخليص المنطقة من المخاطر التي تتعرض لها البيئة الحياتية فيها مثل مكافحة للذباب اللولبي (الدودة الحلزونية) وغيرها من الآفات ، التي يمكن أن تهدد الدول المجاورة. لذلك ندعو المؤتمر لأستتكار هذه الأعمال غير الإنسانية وغير المشروعة التي تمارسها الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال فرض عقوبات إضافية غير واردة في قرارات مجلس الأمن الظالمة ضد العراق عبر لجنة (٦٦١) المعروفة بسلوكها السيئ المعادي لشعب العراق.

السيد الرئيس

تعرض العراق لعدوان هائل عام ١٩٩١ دمرت فيه كل منشآت التويبة وقد نجم عن ذلك نتائج خطيرة أدت إلى تلوث شامل للبيئة في العديد من المناطق. وقد طلب العراق من الوكالة في مناسبات مختلفة ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية علاجية للمواقع التي شملها التلوث الذي ظهرت آثاره الضارة

على الإنسان والبيئة في العراق. وكانت هذه المخاطر إحدى التحديات التي طلب العراق من الوكالة مساعدته لاحتوائها. لقد بذل العراق جهوداً ذاتية محدودة التي تأثرت بسبب الحصار الظالم وخصوصاً تلك المنطقة بالأجهزة والمعدات وأعداد الكوادر البشرية المؤهلة. وأتخذ خطوات جديدة لمواجهة مخاطر التلوث في أعاده تأهيل محطة معالجة النفايات المشعة في موقع التويثة التي دمرت أيضاً خلال عدوان عام ١٩٩١. وقد أرسلت الوكالة في حزيران عام ١٩٩٥ فريقاً فنياً لهذا الغرض، إلا أنه منذ ذلك التاريخ لم يطرأ أي تقدم ملموس من قبل الوكالة للمساعدة في إزالة التلوث أو حتى المساعدة في إجراء مسح شامل للمواقع التي تعرضت للتلوث.

وقد استرعى العراق منذ الدورة (٤٢) للمؤتمر العام للوكالة وكما ورد في الوثيقة (GC/42/INF/19) والوثيقة (GC/43/INF/20) انتباه الوكالة والمجتمع الدولي للأضرار الناجمة عن استخدام القوات الأمريكية والبريطانية أكثر من (٣٠٠) طن من قذائف اليورانيوم المنضب في عدوانها على العراق عام ١٩٩١ مما أدى إلى وفاة آلاف المدنيين واستمرار التأثيرات الإشعاعية المهتكة على الأجيال القادمة. لقد شملت الآثار الضارة لهذا الاستخدام الإجرامي للبيئة والتربة والمياه والزراعة. كما أن التلوث الناجم عن تدمير المنشآت النووية العراقية ستتضاعف آثاره التي تحتاج إلى سنوات عديدة لإزالتها. وطالب العراق للمجتمع الدولي والوكالة بشكل خاص تقديم مساعدة عاجلة بالمستوى نفسه الذي تم تقديمه لحوادث إشعاعية مماثلة في دول أخرى ولكن الوكالة أحالت هذا الأمر الخطير أيضاً إلى لجنة المقاطعة (٦٦١) التي يعرف للجميع مواقفها السلبية ضد العراق. وكان على الوكالة أن تتحمل مسؤوليتها الأخلاقية والفنية في المساعدة على حل هذه المعضلة الإنسانية الخطيرة في العراق وأن تتجاوز كل العقبات التي يفرضها العدوانيون الأمريكيون والبريطانيون وذلك للمساهمة في حماية أبناء العراق من مخاطر التلوث الإشعاعي الخطيرة، وأن تحول دون ربط هذا

الموضوع المهم بالمسائل السياسية لدول أسقطت من حساباتها كل القيم الأخلاقية والحضارية.

السيد الرئيس

أن العالم يسعى للتخلص من مخاطر الأسلحة النووية. وتعد إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية إحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف ولتهدئة المناطق المتوترة في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط التي تهددها الأسلحة النووية الإسرائيلية. وكان موضوع القدرات النووية الإسرائيلية يناقش كمشروع قرار ضمن جدول أعمال الوكالة للسنوات ١٩٨٧ لغاية ١٩٩١ ، ثم تحول الأمر لإدراج موضوع الضمانات الشاملة للوكالة في الشرق الأوسط في عام ١٩٩٢ واستمر الحال عليه لحد الآن. إلا أن إسرائيل رفضت كل هذه البنود والقرارات وترفض التوقيع على المعاهدات الدولية ذات الصلة وترفض إخضاع منشآتها النووية ل ضمانات الوكالة بل وصل بها الحد إلى الاعتداء على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام ضماناتها عندما اعتدت على منشآت العراق النووية الخاضعة ل ضمانات الوكالة عام ١٩٨١. وقد أدان مجلس الأمن هذا الاعتداء بقراره رقم ٤٨٧ في ١٩٨١ وطلب إسرائيل بأخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا ان إسرائيل رفضت الامتثال للقرار.

لقد أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠ (المسائل الإقليمية) بأن إسرائيل هي الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم للمعاهدة و ضماناتها . وكانت الفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن ١٩٩١/٦٨٧ إحدى الخطوات الهامة لأخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية . ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين فرضتا وما تزالان هذا القرار وشروطه التصفية على العراق تجنبتا تطبيق هذه الفقرة بل لم تنظرها

اليها على الاطلاق حتى الآن لأنها تتعلق حصرا" بإسرائيل الطرف الوحيد في المنطقة الذي يمتلك الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

إن على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته تجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط من مخاطر الأسلحة النووية الإسرائيلية وأن يفرض على إسرائيل الانضمام لضمانات الوكالة الشاملة والتخلص من ترسانتها النووية الضخمة.

السيد الرئيس

نأمل من المؤتمر العام أن يتحمل مسؤولياته تجاه تطلعات الدول الأعضاء في الوكالة وخاصة الدول النامية التي تسعى للاستفادة من منافع التفاعلات النووية لأغراض التنمية والتقدم وعدم حرمان بعض الدول من هذه المنافع تحت معايير مزدوجة ظالمة تفرضها دول كبيرة مهيمنة على الوكالة . وكلنا أمل في أن يحقق هذا المؤتمر التطلعات التي تصبو إليها الإنسانية لأن الوكالة أنشأت من أجل ذلك ، كما نأمل من الوكالة أن تعيد علاقتها الطبيعية الكاملة مع العراق بموجب اتفاقية الضمانات و بمعزل عن مواقف مجلس الأمن وقراراته التي تفرضها أمريكا وبريطانيا وسنواصل الإيفاء بالتزاماتنا احتراماً منا لدورتنا في المجتمع الدولي وانسجاماً مع تراث العراق الحضاري.

وشكراً...